

**تأثير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية
الاقتصادية في تونس:
دراسة قياسية للفترة 1980 - 2013 ***

د. سامية عمر عبدة**

* تاريخ التسليم: 2016/3/4م، تاريخ القبول: 2016/8/17م.
** باحثة دكتوراه/ جامعة باجي مختار عنابة/ الجزائر.

It also indicates the lack of significant statistical relationship between international capital flows and the foreign trade gap. Therefore, the study recommends more efforts to provide a transparent, stable, and predictable investment environment, as well as the appropriate mechanism for the flow of foreign capital into productive investments, support macroeconomic stability, and correct the failure in the market, allowing local and international businesses to operate efficiently and consequently, positively impact development.

Key Words: *International capitals flows, foreign investment, foreign loans, official development aid, economic development.*

مقدمة

تسعى دول العالم المختلفة إلى التقدم والنمو الاقتصادي، ولتحقيق ذلك يجب توافر مجموعة من العوامل الاقتصادية، ويأتي في مقدمة تلك العوامل بصفة عامة رأس المال والمعرفة كونهما يمثلان عصب التنمية الاقتصادية في العصر الحديث. وإذا كان الأصل أن تضطلع المصادر الوطنية في الدولة بتوفير هذين العنصرين فإن ذلك قد لا يكون متاحا وميسورا في كثير من الأحيان، بسبب ضعف الادخار المحلي تارة، وانخفاض مستوى الدخل الوطني تارة أخرى، فضلا عن غياب التقنية الحديثة بسبب عوامل تخلف الأبحاث العلمية النظرية والتطبيقية. من هنا سرى اعتقاد في الأدب الاقتصادي، بأن استقطاب رأس المال الأجنبي سوف يكون له أثر إيجابي على برامج التنمية. ذلك الاعتقاد دفع الدول النامية إلى أن تسعى لاستقطاب ما تحتاج إليه من رؤوس الأموال من دول أخرى لتحقيق التنمية الاقتصادية (السامرائي، 2006: 39).

إشكالية البحث

تعد عدم كفاية رؤوس الأموال المحلية اللازمة لتمويل برامج الاستثمار المطلوبة من أجل تحقيق معدلات نمو مرتفعة للدخل الوطني، من أهم العقبات التي اعترضت طريق البلدان النامية في سعيها لتحقيق التقدم والرفاهية لمجتمعاتها، مما أظهر ضرورة الاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية نظرا لما تحققه من تعزيز المدخرات الوطنية لبلوغها معدلات أعلى للتراكم الرأسمالي، بالإضافة إلى ما تسهم به في تزويد البلدان النامية بالنقد الأجنبي اللازم للوفاء بمتطلبات عملية التنمية. ولأهمية الدور الذي يمكن أن تلعبه التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في دفع عجلة التنمية، تتبلور إشكالية الدراسة حول التساؤل الآتي: « ما تأثير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في مؤشرات التنمية الاقتصادية في تونس؟ »

أهمية البحث

تنبثق أهمية البحث من أهمية الموضوع الذي يتناوله، فقد حظيت التدفقات الدولية لرؤوس الأموال - وخاصة في شكل استثمار أجنبي - باهتمام كبير، وسعت العديد من الدول النامية إلى استقطابها من خلال توفير المناخ الاستثماري المناسب وتحرير

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة رأس المال الأجنبي في تنمية الاقتصاد التونسي. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام طريقة المربعات الصغرى للقيام بعملية بناء نماذج الانحدار المتعدد، لاختبار تأثير التدفقات بأشكالها الثلاث: استثمار أجنبي، وديون خارجية، ومساعدات إنمائية، إضافة إلى متغير مساعد يمثل رأس المال المحلي، على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تقيس مستوى التنمية المحقق بهذه الدولة.

كشفت نتائج الدراسة أن مساهمة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في تفسير تغيرات مؤشرات التنمية في تونس اختلفت من نموذج لآخر، بينما أسهمت في تفسير جزء معتبر من التغيرات في كل من معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج، وهيكل الإنتاج، والفجوة الادخارية، وحجم التشغيل، لم يكن لها تأثير ذو دلالة احصائية على فجوة التجارة الخارجية. لهذا توصي الدراسة بمواصلة الجهود لتأمين مناخ استثماري شفاف ومستقر ويمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتدفق رأس المال الأجنبي إلى الاستثمارات المنتجة، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح نواحي الفشل في السوق بما يسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة على نحو يكون له أقصى التأثير في التنمية.

الكلمات المفتاحية: التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، الاستثمار الأجنبي، القروض الخارجية، المساعدات الرسمية للتنمية، التنمية الاقتصادية.

The impact of international capital flows on economic development in Tunisia: An Econometric Study during the Period of 1980-2013

ABSTRACT:

This study aims at identifying to what extent the international capital flows have contributed in the financing of the Tunisian economy. In order to achieve this goal, the least squares method is used to construct multiple regression models and to test the impact of flows of the three forms namely foreign investments, external debt, and official development aid, as well as an assistant variable representing the local capital, on a set of economic indicators that measure the level of economic development.

The study results reveal that the contribution of international capital flows in the interpretation of changes in development indicators in Tunisia differ from a model to another, while they contribute to the interpretation of a considerable part of changes in each of the average GDP per capita growth rate, production structure, savings gap and labor.

ورد ذلك في دراسات سابقة تناولت تأثير رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي (Gheeraert and Malek Mansour, 2005). كما أن عدم توفر البيانات حول تدفقات الاستثمار المحفظي في شكل سلاسل زمنية جعل الدراسة تقتصر على ثلاثة أشكال للتدفقات وهي الاستثمار الأجنبي المباشر، الديون الخارجية، والمساعدات الرسمية للتنمية. وبما أنه لا يوجد إجماع على مؤشر موحد لقياس التنمية، فقد تعددت وتطورت المؤشرات والأدلة الخاصة بقياس التنمية بشكل مستمر نتيجة تطور مفهوم ومحتوى عملية التنمية نفسها، لذلك تمثلت المتغيرات التابعة في بعض المؤشرات المستخدمة في قياس التنمية الاقتصادية، حيث استخدمت بعض الدراسات هذه المؤشرات. لتقدير معاملات متغيرات النماذج الاقتصادية، تم تجميع البيانات من موقع قاعدة بيانات البنك العالمي حول مؤشرات التنمية العالمية، وقد ارتأينا أن تكون البيانات من موقع واحد لتفادي اختلاف وتناقض الإحصائيات من هيئة لأخرى.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في التحليل

بعد التحقق من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة بإجراء اختبار جدر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dicky-Fuller Test). تم تقدير النماذج باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية، ولإثبات صحة النماذج استخدامنا الاختبارات التالية:

◆ اختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات باستخدام اختبار Student لدراسة المعنوية الإحصائية لمعاملات الانحدار المقدرة لكل متغير مفسر على حدى (شخي، 2012: 72).

◆ اختبار المعنوية الكلية للنموذج باستخدام اختبار Fisher لدراسة معنوية كل المعلمات في آن واحد بمقارنة F المحسوبة ب F الجدولية عند درجة حرية البسط $(k-1)$ ، ودرجة حرية المقام $(n-k)$ ، فإذا كانت F المحسوبة أكبر من F الجدولية نرفض فرض العدم، ونقبل الفرض البديل، أي أنه يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر والنموذج ككل له معنوية (السيفو ومشل، 2003: 236).

◆ اختبار جودة التوفيق والارتباط: وذلك باستخدام معامل التحديد المصحح R^2 لتوضيح نسبة مساهمة المتغيرات المستقلة في تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع.

◆ اختبار داربن واتسون (Durbin Watson Test): ويعد هذا الاختبار من أهم الاختبارات الإحصائية التي تستخدم في الكشف عن الارتباط الذاتي، وذلك باستخدام إحصائية الاختبار (d) والتي تأخذ قيمة دنيا (dl) أو قمة عليا (du) (بني هاني، 2014: 160-162).

وللتحقق من جودة النماذج لا بد من التأكد من وجود العلاقة الخطية بين متغيرات الدراسة، وتوافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية OLS والمتمثلة في: (عطية، 2005)

◆ الارتباط الذاتي للبواقي (Autocorrelation): تفترض طريقة المربعات الصغرى استقلال القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية معينة عن القيمة المقدرة لحد الخطأ في فترة زمنية سابقة لها، أما إذا ما تم إسقاط هذا الفرض فإن ذلك يدل على وجود ما يسمى بالارتباط الذاتي بين الأخطاء العشوائية. لاختبار هذه الفرضية سيتم اعتماد اختبار Breusch-Godfrey، حيث يتم قبول

حساب رأس المال، بحكم أنها فرصة للنمو والتطوير رغم تباين الطروحات الفكرية والنظرية لكثير من الاقتصاديين وغيرهم من المفكرين حولها. ولأهمية حركة تلك التدفقات في عمليات التنمية الاقتصادية فقد جاء هذا البحث محاولة لتوضيح تأثير استقطاب رأس المال الأجنبي في التنمية الاقتصادية، معتمدا المعطيات الاحصائية والقياسية لقياس وتحليل أثر تلك التدفقات في بعض المتغيرات الاقتصادية التي تقيس مستوى التنمية المحقق، مما قد يكون له دور في مساعدة صانع القرار في مجال التخطيط للتنمية.

فرضيات البحث

يعتمد هذا البحث على مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى الإجابة عن الاشكالية المطروحة، وتقع هذه الفرضيات ضمن مجموعة واحدة تتضمن الفرضيات المتعلقة بأثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية في تونس، ولذلك تم صياغة فرضيات البحث بشكلها العدمي:

◆ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الدولية لرأس المال في النمو الاقتصادي معبرا عنه بنمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

◆ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الدولية لرأس المال في هيكل الإنتاج.

◆ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الدولية لرأس المال في الفجوة الادخارية.

◆ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الدولية لرأس المال في فجوة التجارة الخارجية.

◆ لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للتدفقات الدولية لرأس المال في مستوى التشغيل.

منهج وحدود البحث

في محاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة في البحث، فقد تم الاعتماد على الجمع بين المنهج الوصفي والتحليلي لسرد مختلف المفاهيم حول التدفقات الدولية لرؤوس الأموال، ولإعطاء نظرة على واقع التدفقات في تونس. وكذلك اعتمد البحث على المنهج التحليلي القياسي من خلال تقدير نماذج تفسر أثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية في تونس. أما الإطار الزمني للدراسة فشمّل الفترة 1980 – 2013، ويعود السبب الرئيسي في هذا الاختيار إلى توفر البيانات حول متغيرات الدراسة فمعظمها غير متوفرة قبل 1980، كما أن البيانات المتوفرة أثناء إجراء الدراسة تتوقف عند 2013.

بيانات البحث ومصادرها

بما أن البحث يهدف إلى تحديد أثر التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية فقد ركز على التدفقات متوسطة وطويلة الأجل تتجاوز مدتها سنة، والتي قد يكون لها مساهمة فعلية في تمويل التنمية الاقتصادية، وكما ذهب إلى ذلك الباحثون في الدراسات السابقة (موسى، 2009) (يونس وآخرون، 2002). سيتم الاستعانة بمتغير مساعد وهو معدل الاستثمار المحلي على اعتبار أن رأس المال الأجنبي هو مكمل لرأس المال المحلي، وكما

(أثر تدفقات رأس المال الخاص على النمو والتنمية الاقتصادية). استهدفت الدراسة التحري عن وجود صلة بين التدفقات الدولية لرأس المال والنمو الاقتصادي من جهة، وبين التدفقات والتنمية الاقتصادية من جهة أخرى. لاختبار التساؤل الأول اعتمدت الدراسة على طريقة المربعات الصغرى المشتملة على متغيرات صورية LSDV لتقدير العلاقة بين معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج الخام كمتغير تابع، والادخار المحلي ورأس المال الأجنبي كمتغيرات مستقلة، وقدرت قيمة الادخار المحلي بطرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، بينما قدر رأس المال الأجنبي بإجمالي تدفق رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم، وقد استعان الباحثان بمتغيرات صورية تمثلت في معدل نمو التقدم التكنولوجي، ومستوى رأس المال البشري. وبالنسبة للسؤال الثاني استخدم الباحثان طريقة الانحدار الخطي البسيط لتحليل الارتباط بين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال ومؤشر التنمية البشرية HDI الذي استخدم للتعبير عن مستوى التنمية الاقتصادية. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية ذات دلالة إحصائية بين التدفقات الدولية لرؤوس الأموال والنمو، وعدم وجود علاقة ارتباط بين التدفقات الدولية لرأس المال والتنمية الاقتصادية.

دراسة يونس وآخرون (2002)، بعنوان (تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن). هدفت الدراسة إلى اختبار التمويل الخارجي ممثلاً بالقروض والاستثمار الأجنبي المباشر على التغيرات الهيكلية للاقتصاد الأردني خلال الفترة (1980 - 1997). ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام النموذج الاقتصادي القياسي Chenery-Taylor وبعد إجراء التحويرات عليه تم تحديد المؤشرات الهيكلية والمتغيرات المستقلة المؤثرة عليها، وقد استخدم مقدار التغير الحاصل في هيكل الإنتاج للتعبير عن مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق في الأردن. باستخدام بيانات السلسلة الزمنية للفترة (1980 - 1997). وتم تقدير النموذج لقطاعات الزراعة والصناعة والخدمات. خلصت الدراسة إلى تزايد اعتماد الأردن على التمويل الخارجي في معالجة مشكلاته الاقتصادية وبالتالي تزايد خدماتها، إلا أن التحليل التجريبي للدراسة أظهر عدم قدرة التمويل الخارجي ممثلاً بالقروض، والاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التغيرات الهيكلية المطلوبة للمسيرة التنموية للاقتصاد الأردني.

التدفقات الدولية لرؤوس الأموال: المفهوم والأشكال

تعرف التدفقات الدولية لرؤوس الأموال بأنها: (انتقال الحقوق المترتبة على رؤوس الأموال من فرد أو مجموعة من الأفراد المعنويين أو الطبيعيين أو مؤسسة أهلية أو رسمية من الدول إلى مثل ذلك في دولة أو دول أخرى)، (الطائي، 1999: 106). ويقصد برؤوس الأموال هنا، صور رأس المال بأنواعه كافة المتمثلة بشكل نقود أو سندات أو صكوك أو أوراق مالية أخرى. لا يقصد بهذه الحركة تحويل سلع رأسمالية مادية معينة من بلد إلى آخر - ولو أن تحويل هذه السلع قد يكون مصاحباً لحركات رأس المال - إنما يقصد به انتقال القوة الشرائية التي لم تخصص للاستهلاك من بلد إلى آخر. أي انتقال رأس المال من الأفراد (المعنويين والطبيعيين) والمشروعات من بلد لآخر.

الفرض العدمي: يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي إذا كانت احتمالية احصائية فيشر أقل من مستوى المعنوية (5%).

♦ تجانس البواقي: (ثبات تباين حد الخطأ) لاختبار ثبات بباين الأخطاء عبر الزمن سنستخدم اختبار Heteroskedasticity ARCH، وسيتم قبول فرضية ثبات تباين حد الخطأ إذا كانت احتمالية احصائية فيشر أكبر من مستوى المعنوية (5%).

♦ اعتدالية التوزيع الاحتمالي للبواقي: حيث تفترض طريقة المربعات الصغرى توفر خاصية التوزيع الطبيعي للبواقي، وسنستخدم اختبار Jarque-Bera لرفض أو قبول الفرض العدمي: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي. حيث يتم قبول الفرض إذا كانت احتمالية احصائية JB أقل من مستوى المعنوية (5%) (تومي، 2011: 94).

الدراسات السابقة

تتمثل الدراسات التي تتقارب في الغايات وموضوع هذا البحث، فيما يلي:

دراسة موسى (2009) بعنوان (قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة (1990 - 2006). استهدفت الدراسة اختبار وجود علاقة سببية بين صافي التدفقات المالية الدولية والعديد من المتغيرات الاقتصادية التي تعبر عن النمو الاقتصادي، ومن بينها معدل النمو الاقتصادي، والاستثمارات السنوية، والاستخدام، والصادرات، والتضخم البطالة وغيرها، وقد استخدم طريقة المربعات الصغرى لتقدير معالم الدراسة واختبار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية الحقيقية والمتغيرات المستقلة التي تمثلت في الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحفظي، والقروض الخارجية، واختار الباحث قطراً عربياً وهو مصر وذلك لاعتمادها الكبير على التدفقات المالية في عملية التنمية الاقتصادية فيها.

أظهرت نتائج الدراسة أن العلاقة بين المديونية الخارجية ومتغيرات الاقتصاد المصري الحقيقية في الغالب علاقة سالبة، وأن علاقة هذه الأخيرة بالاستثمار الأجنبي موجبة، كما بينت نتائج الدراسة عدم معنوية العلاقة بين المتغيرات التفسيرية والكثير من تلك المتغيرات ما عدا الادخار، والصادرات، والواردات، ومعدل النمو، مما أكد للباحث أن أثر التمويل الخارجي كان ضعيفاً في الكثير من المتغيرات الحقيقية للاقتصاد المصري.

دراسة E. Prasad, R. Rajan et A. Subramanian، بعنوان (مفارقة رأس المال)، 2007. تبحث الدراسة في كيفية تخصيص رأس المال في شتى أنحاء العالم، وهل عزز رأس المال الأجنبي النمو حقاً في البلدان النامية؟. للتصدي لهذه المسألة قام الباحثون بفحص العلاقة طويلة الأمد بين أرصدة الحساب الجاري والنمو، وذلك باستخدام بيانات تم استخراج متوسطها عبر فترة طويلة في كل بلد. شملت الدراسة 51 بلداً نامياً في نطاق يتراوح بين معدلات منخفضة ومرتفعة لمتوسط النمو خلال الفترة 1970 - 2004. توصلت نتائج الدراسة إلى أن الارتباط كان إيجابياً، أي أن البلدان النامية التي اعتمدت على نحو أقل على التمويل الخارجي حققت نمواً أسرع على المدى الطويل.

دراسة (Gheeraert and Malek Mansour 2005)، بعنوان

- القروض الخارجية: استحوذت القروض الخارجية في فترة سابقة على النصيب الأعظم من إجمالي التدفقات الأجنبية الموجهة للدول النامية، وتمثل القروض الخارجية تلك المقادير النقدية - والأشكال الأخرى من الثروة التي تقدمها منظمة، أو حكومة قطر لقطر آخر ضمن شروط معينة يتفق عليها الطرفان (الحسني، 1999: 68). وهي بذلك تمثل التزامات خارجية على البلد المستفيد منها، وتتجسد هذه الالتزامات بحتمية سدادها أو ما يسمى بخدمة الدين التي تتضمن مدفوعات أصل الدين، ومدفوعات سعر الفائدة المستحقة ضمن آجال يحددها الطرفان المتعاقدان على القرض. وقد تكون القروض الخارجية قروضا خاصة أو عامة، أو مضمونة من قبل الحكومة. فالقروض العامة هي القروض الناجمة عن تعاقد حكومة بلد ما أو إحدى هيئاتها العمومية مع طرف خارجي، بينما القروض المضمونة هي قروض خاصة أفادت من ضمان الحكومة، ومن المعتاد أن تجمع هاتان الفئتان تحت اسم الدين العام؛ لأنه في الحالتين الحكومة المقترضة أو الضامنة للقرض هي المسؤولة عن سداد القرض (Bret, 2006: 176).

يعيب هذه الوسيلة الصعوبات التي تواجه الدول النامية في الحصول على هذه القروض، فهي ليست متاحة لجميع الدول التي ترغب في الحصول عليها، فضلا عن الشروط القاسية التي تفرضها الدول الدائنة على الدول المدينة، والتي قد تصل إلى حد المساس بسيادة الدولة النامية، واستقلالها السياسي والاقتصادي (محمد مبروك، 2008).

- المساعدات الإنمائية: تشمل التحويلات الدولية كافة، التي تتم وفقا لشروط وقواعد ميسرة، بعيدا عن القواعد والأسس المالية والتجارية السائدة في السوق، فهي تتضمن كافة المنح النقدية والعينية والقروض الميسرة الرسمية ذات الطابع الاقتصادي، والتي تنطوي على تحويل الموارد من الدول المتقدمة إلى الدول الأقل نموا بهدف تحقيق التنمية، وتعديل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية فيها (البطريق، 1993: 5).

لقد تعددت المصطلحات المستخدمة للتعبير عن المساعدات الأجنبية التي تلقاها الدول النامية من الدول الأكثر تطورا لدعمها في تنفيذ برامجها التنموية، فهناك من يطلق عليها المنح والمعونات الأجنبية، أو الخارجية، وهناك من يسميها المساعدات الإنمائية، ولقد اتجه في الآونة الأخيرة المجتمع الدولي إلى تسميتها بالتعاون التنموي (Development Cooperation) توضيحا لأن كلا من الطرف المانح والمتلقي يستفيد من علاقة التعاون فيما بينهما من أجل تحقيق التنمية، وأن كلا منهما عليه واجبات كما له حقوق، كما أن مصطلحي (المانح) و(المتلقي) تم استبدالهما بمصطلح (الشركاء) (البرادعي، 2007: 6). كما أن الإدراك الشائع الآن لدى جموع الأكاديميين والممارسين هو أن مساواة المعونة بالصدقة واعتبارها فعل سخاء باتجاه واحد، من بلدان الدخل المرتفع إلى نظيرتها منخفضة الدخل اعتقاد خاطئ، إذ يجب النظر إلى المعونة بوصفها يدا ممدودة للارتقاء واستثمارا في الازدهار المشترك. فعبر تمكين الشعوب والبلدان الفقيرة من التغلب على العوائق الاقتصادية التي تبقيهم رهن الفاقة، يمكن للمعونة أن تنشر منافع الاندماج العالمي، وتوسع الازدهار المشترك، كما يمكنها خفض الفقر الجماعي وانعدام المساواة اللذين يهددان بازدياد الأمن الجماعي للمجتمع الدولي (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2005).

وتنقسم التدفقات الدولية لرأس المال إلى نوعين: (الأسرج، 2005)

● **التدفقات الرسمية:** هي تلك التدفقات التي تتم بقرار من السلطة النقدية في الدولة المقرضة (عادة البنك المركزي)، وتنتج هذه التدفقات عن إدارة السلطة لموارد الدولة المالية لتحقيق أهداف محددة، ولتكن توازن ميزان المدفوعات على سبيل المثال، وتأخذ هذه التدفقات الرسمية عادة شكل المنح والمعونات أو القروض الرسمية لحكومات الدول المتلقية (المدينة)، وترتبط إلى حد كبير بالعوامل السياسية، حيث ترى الدول المانحة ضرورة تحقيق أهداف سياسية واقتصادية معينة في المناطق التي توجه قروضها إليها.

● **التدفقات الخاصة:** فهي التي تخرج من الدولة المقرضة بقرارات خاصة - تدفقات من القطاع الخاص في الدولة (A) إلى القطاع الخاص في الدولة (B) - وتنقسم إلى ثلاثة أنواع هي: الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، والاستثمار الأجنبي غير المباشر (FPI)، والقروض المصرفية. يمكن القول إن رؤوس الأموال الخاصة تتحرك بهدف تحقيق أكبر عائد ممكن على هذه الأموال، وقد يشتمل هذا الهدف على الرغبة في زيادة الصادرات كما في حالة تسهيلات الموردين، أو على الرغبة في زيادة الأرباح كما في حالة القروض المصرفية والسندات الدولية والاستثمارات الأجنبية.

وعلى العموم فإن التدفقات الدولية لرؤوس الأموال باتجاه الدول النامية تتخذ أحد الأشكال التالية:

- **الاستثمار الأجنبي المباشر:** ويعرف بأنه استثمار يتضمن علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة وسيطرة لهيئة مقيمة في أحد الاقتصاديات في مشروع مقيم في اقتصاد آخر. تنص الطبعة الخامسة من دليل ميزان المدفوعات الصادر عن صندوق النقد الدولي على أن امتلاك المستثمر الأجنبي المباشر لـ 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في حالة الشركات المساهمة)، أو ما يعادل ذلك (في حالة الشركات غير المساهمة) دليل على وجود الاستثمار المباشر (نوير، 2006: 3).

وقد وجدت الدول النامية أن هذه الوسيلة هي الأفضل من بين وسائل التمويل الأجنبي، وأن من شأنها تحقيق أهدافها نحو التنمية الاقتصادية، ومن ثم أصبحت الاستثمارات الأجنبية الوسيلة التمويلية التي تسعى اليوم إلى اجتذابها الدول النامية كافة، رغم أنها لا تخلو من بعض الآثار السلبية (Mucchielli and Mayer, 2005: 269).

- **الاستثمار الأجنبي غير المباشر:** يتمثل في المشاركة الأجنبية في استثمارات لا يكون فيها أي نوع من أنواع الرقابة على النشاط الاستثماري من قبل المستثمر الأجنبي، ويأتي من خلال الاستثمار في الأوراق المالية كالأسهم والسندات، بهدف تحقيق معدل عائد معين دون الحق في ممارسة أي نوع من الرقابة أو المشاركة في إدارة المشروع الاستثماري (تشام، 2006: 37). وينطوي الاستثمار المحفظي على قدر من المخاطر، أهمها أنه يتم لاعتبارات المضاربة، وقد يقوم على معدلات تفاضلية لسعر الفائدة، وتوقعات سعر الصرف، وليس على أساس اعتبارات طويلة الأجل. والاستثمارات المحفظية هي أول من يسارع إلى الهرب في أوقات الاضطرابات، وكانت مسؤولة عن دورات الازدهار والإفلاس في فترة التسعينات.

في ميزان المدفوعات الناجم عن عملية التنمية لعديد من الأسباب،
ومن أهمها هذان السببان: (Mundell, 2001)

- إن المدخرات المحلية التي تملكها البلدان النامية لا تصلح لمواجهة الحاجات الاستثمارية، إذ تحتاج عملية التنمية إلى معدات وآلات، ومستلزمات إنتاج لا يتم إنتاجها في الغالب داخل البلدان النامية، ومن ثم فلا بد من تحويل هذه المدخرات عن طريق التجارة الخارجية ليتمكن مبادلتها بالسلع الاستثمارية اللازمة لعملية التراكم.

- إن تنفيذ الاستثمارات بسبب ارتفاعا كبيرا في الواردات لا يقابله ارتفاع مماثل في الصادرات، ذلك أن تحويل هيكل الصادرات يتوقف على هيكل الإنتاج في الداخل، ولن يتم هذا الأخير إلا بعد قطع شوط كبير في عملية التنمية وتنفيذ المشروعات الاستثمارية المتعددة، أما هيكل الواردات فإنه يبدأ في التغيير بمجرد البدء في تنفيذ هذه المشروعات الاستثمارية حين تزداد الواردات من السلع الاستثمارية على حساب الواردات من السلع الاستهلاكية، ومن ثم فإن التنمية تؤدي إلى عجز في الميزان التجاري، يتعين مواجهته عن طريق رؤوس الأموال الأجنبية حتى يمكن الاستمرار في عملية التنمية على نحو يكفل نجاحها.

مساهمة التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في التنمية الاقتصادية

تعد مساهمة التمويل الخارجي في التنمية الاقتصادية للدولة المستقبلية، ولاسيما النامية منها موضوعا يثير الكثير من الجدل. في هذا الإطار يمكن أن نميز بين مدرستين فكريتين متباينتين: (يونس وآخرون، 2002)

- المدرسة التقليدية: ومن رواد هذه المدرسة (Rodan، Adelman، (Chenery)) وغيرهم، ويعتقد هؤلاء أن من أهم معوقات التنمية قصور المدخرات المحلية، وقلة النقد الأجنبي في البلدان النامية، والتي تتمثل في فجوتي الموارد المحلية (التي تتمثل في الفرق بين المدخرات المحلية والاستثمارات المحلية)، والموارد الأجنبية (التي تتمثل في الفرق بين العملات الأجنبية المتحصل عليها من الصادرات وتلك اللازمة لتغطية الواردات).

يرى أنصار هذه المدرسة أن القروض والمساعدات تؤدي دورا هاما في تشجيع التنمية الاقتصادية ودرم الفجوتين المذكورتين، فالقروض والمساعدات الأجنبية تؤثر بشكل مباشر في مستوى الاستثمار كما أنها تسهم في زيادة القدرة على استيراد السلع الرأسمالية بما يؤدي إلى تحقيق النمو الاقتصادي، أما فيما يتعلق بوجهة نظر التقليديين في الاستثمار الأجنبي المباشر فإنهم يعتقدون بأنه يتجه وبشكل دائم نحو خدمة المستثمرين الأجانب، ومن ثم فإن إسهامه في التنمية يكون محدودا إن لم يكن سلبيا.

- للمدرسة التجديدية: ومن روادها (Rahman، Grif، fin) وغيرهما. عارض هؤلاء ما جاء به التقليديون، فهم يرون أن تأثير القروض والمساعدات يكون ضعيفا وربما سلبا في التنمية الاقتصادية، وذلك يعود إلى انخفاض معدلات الادخار وزيادة نسبة رأس المال إلى الناتج المحلي الإجمالي. كما أشاروا إلى أن جزءا كبيرا من القروض والمساعدات تستخدم لزيادة الاستهلاك وليس لزيادة الادخار، فتدفع القروض يؤدي إلى توجه النفقات الحكومية لصالح الاستهلاك وتثبيط همة الحكومة في تحصيل الضرائب، فضلا عن ارتباط معظم القروض والمساعدات بشروط خاصة، كاستيراد سلع محددة من الدول المانحة. أما فيما يتعلق بوجهة نظر التجديديين

وعلى الرغم من أن هذه الوسيلة لا تمثل عبئا على الدول النامية حيث لا تحمل في طياتها أي التزام لاحق بالوفاء. إلا أنها من الوسائل التي لا يمكن الاكتفاء بها، أو الاعتماد عليها حيث تلعب العلاقات السياسية بين الدولة المانحة والدولة المتلقية للمنح دورا رئيسا في تحديد حجم المنح والإعانات الخارجية ومعدل تدفقها، فضلا عن سوء استعمال كثير من البلدان النامية لهذه المنح والإعانات مما يوجهها وجهة بعيدة عن التنمية الاقتصادية.

حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية

بالرغم من إجماع الاقتصاديين على ضرورة توفير الشطر الأكبر من الموارد اللازمة لتمويل التنمية الاقتصادية من مصادر تمويل محلية إلا أن هذا لا يعني إمكانية الاستغناء عن موارد التمويل الأجنبية. وتنبع الحاجة إلى الاستعانة بالموارد أو المدخرات الأجنبية من قصور الموارد المحلية عن تمويل معدل طموح للاستثمارات الوطنية، أي تنشأ هذه الحاجة لتغطية ما يسمى (بالفجوة الادخارية). كما تنشأ الحاجة أيضا إلى الموارد الأجنبية بسبب القصور في الموارد الخارجية التي تحصل عليها البلاد النامية من صادراتها المنظورة وغير المنظورة، أي تنشأ هذه الحاجة لتغطية ما يسمى (بفجوة الصرف الأجنبي) (Krugman and Obstfeld, 2003: 786).

فبالنسبة للغرض الأول، فإن رؤوس الأموال الأجنبية تعزز المدخرات الوطنية، وبالتالي تتيح الفرصة لتحقيق معدل أعلى من تكوين رأس المال، ويؤكد هذه الحاجة ما تتصف به الدول النامية من انخفاض مستوى الادخار الوطني في المراحل الأولى للتنمية، وعظم مقدار الاستثمارات المطلوبة لتحقيق معدل مناسب للتنمية الاقتصادية، ولذلك تشد حاجة البلدان النامية لرؤوس الأموال الأجنبية لعديد من الأسباب أهمها: (محمد مبروك، 2008: 23 - 24)

♦ أنها تحتاج إلى توجيه جزء كبير من الاستثمارات لبناء المرافق الأساسية فيها، كالطرق والمواصلات والري والصرف والطاقة، وغيرها، وهذه القطاعات تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة، في الوقت الذي لا يظهر إنتاجها إلا في الزمن الطويل، وبطريقة غير مباشرة.

♦ إنتاجية رأس المال تتوقف على معدل التقدم التكنولوجي، ومن المعروف أن هذا المعدل يكون بطيئا في البلدان النامية، ولهذا تضعف إنتاجية رأس المال في هذه البلدان عنه في البلدان المتقدمة، ومن ثم تزداد الحاجة إلى الجديد من رأس المال.

♦ ضعف إنتاجية رأس المال في البلدان النامية، والذي يرجع إلى نقص المهارات البشرية والخبرة لديها، والتي يطلق عليها رأس المال البشري، ومن ثم تضعف القدرة على استيعاب رؤوس الأموال، وتحتاج إلى تخصيص نسبة مرتفعة من حجم الاستثمارات في خطط التنمية قد تصل إلى 50% منها، لتوجه إلى مرافق التعليم أو التدريب والصحة والثقافة والإسكان، وهذه الاستثمارات لا يظهر إنتاجها إلا في المدة الطويلة وبطريقة غير مباشرة.

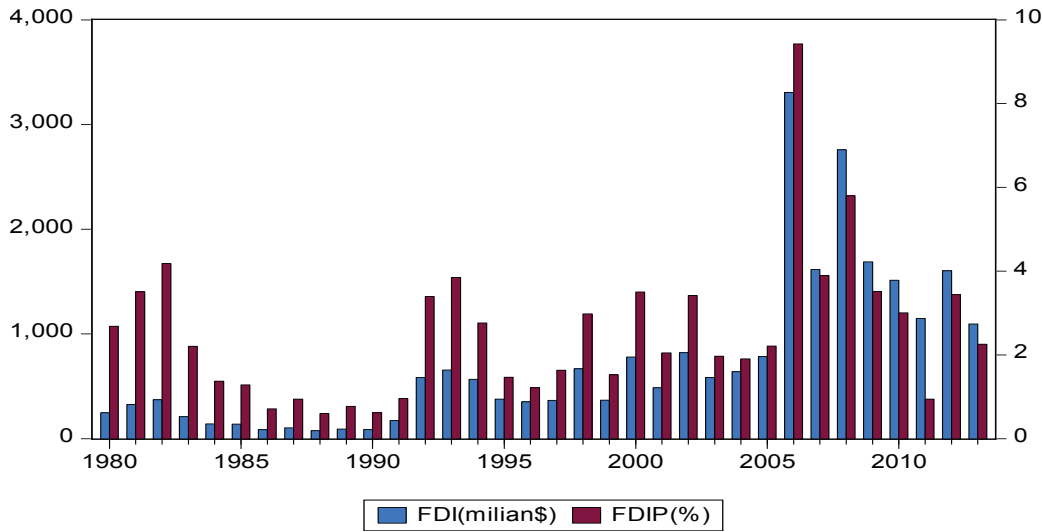
وبالنسبة للغرض الثاني، فإنه على فرض وجود مدخرات محلية تكفي لتمويل الحجم اللازم من الاستثمارات فإن البلدان النامية تكون في حاجة إلى رؤوس الأموال الأجنبية لسد العجز

عرفت قفزة نوعية في سنة 1992 إذ ارتفعت هذه التدفقات إلى ما يقارب 584 مليون دولار، لترتفع أكثر خلال السنة الموالية إلى 656 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 4.07% إلى الناتج المحلي الإجمالي التونسي، وقد كانت سنوات الألفية الجديدة فترة ازدهار للاستثمار الأجنبي المباشر في تونس، والذي عرف نموا معتبرا خلال بعض السنوات، قدر على السبيل المثال بـ 322% سنة 2006، حيث استطاعت تونس خلال هذه السنة أن تستقطب 3308 مليون دولار، وهو ما مثل نسبة 9.6% إلى الناتج المحلي الإجمالي.

في الاستثمار الأجنبي المباشر فإنهم، على خلاف التقليديين، يؤكدون دوره الإيجابي في تحقيق التنمية وذلك من خلال توفير العملات الأجنبية والخبرات الفنية والإدارية والمزايا التقنية.

واقع تدفقات رؤوس الأموال الدولية الوافدة إلى تونس

لقد كان لمجموعة الإصلاحات التي أقرتها الحكومة التونسية بداية من 1986، أثر إيجابي في استقطاب رأس المال الأجنبي (أنظر الشكل رقم 1)، فبعد الركود الذي شهدته تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى تونس خلال الفترة 1983 - 1991،

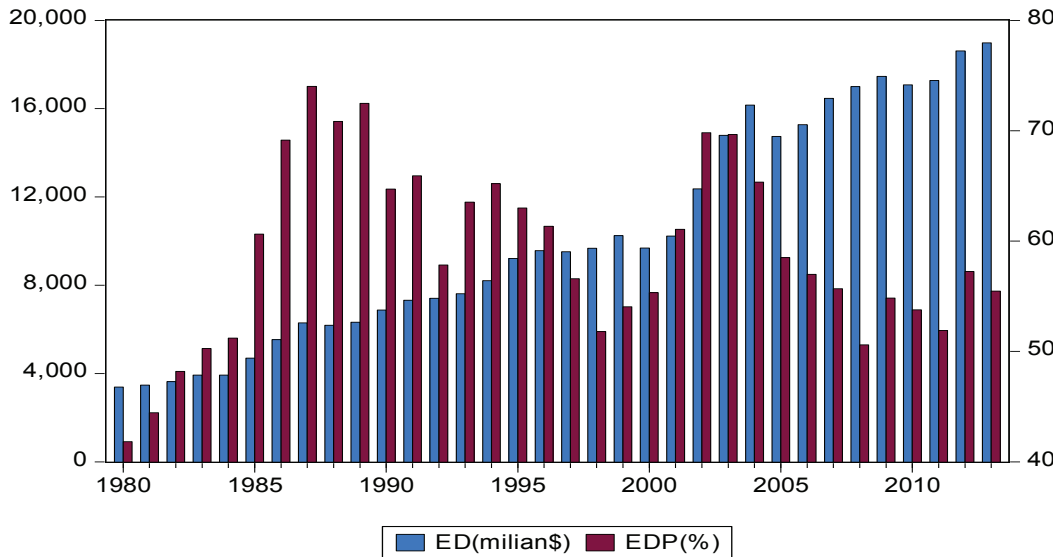


شكل رقم (1)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى تونس خلال الفترة 1980-2013

أن تركز على معالجة العقبات الاقتصادية كالتهرب والفوضى والإفلات من دفع الضرائب، وأشارت وزارة الخارجية الأمريكية إلى أن بعض الإجراءات البيروقراطية لا تزال مرهقة وتستغرق وقتا طويلا خاصة فيما يتعلق برخص عمل الأجانب، وتجديد الرخص التجارية العاملة، وخدمات البنية التحتية ذات الصلة، والتخليص الجمركي للسلع المستوردة (BACP).

وعلى الرغم من ذلك فقد أثرت ثورة 2011 على تدفق الاستثمارات إلى تونس حيث انخفضت من 1512 مليون دولار خلال سنة 2010 إلى 1148 مليون دولار خلال سنة 2012. لذلك أصبح إعادة الاقتصاد التونسي إلى مجاريه يمثل تحديا كبيرا للحكومة. ويفيد مقال نشرته صحيفة تقارير المنتدى الجغرافي السياسي الأوروبي في مارس 2012 أنه على الحكومة الحالية

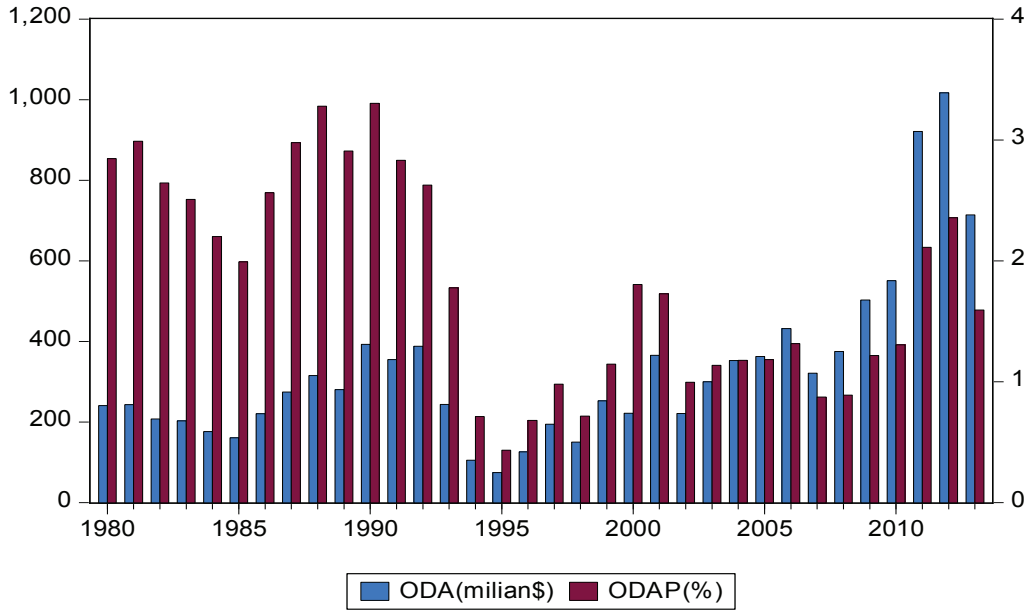


شكل رقم (2)

حجم الديون الخارجية لتونس خلال الفترة 1980-2013

بالسنة التي سبقتها، لتتجاوز عتبة الـ10 مليار خلال العشرية الأخيرة، وتستقر في حدود الـ16 مليار دولار خلال الخمس السنوات الأخيرة من فترة الدراسة. وقد ارتفعت نسبة الديون الخارجية لتونس إلى ناتجها الإجمالي من 42% في 1980 إلى أكثر من 74% في 1987، وهي أعلى نسبة للمديونية التونسية، لتبدأ بعد ذلك هذه النسبة في التراجع لتصل إلى 51% بعد عشر سنوات، ثم ارتفعت من جديد خلال 2002 - 2003 إلى 70% لتعاود الانخفاض بعد ذلك إلى أقل من 56% خلال 2013.

كما يتضح من خلال الشكل رقم (2)، حجم الديون الخارجية لتونس غير المسددة تتخذ شكل منحني متزايد تدريجيا، فهي تنمو بمعدل متوسط يقدر بـ 5% سنويا، رغم أنها شهدت معدل نمو مرتفع في الفترة 1985 - 1987 حيث قدر حجم ديون تونس غير المسددة بـ 6290 مليون دولار، وهي الفترة التي شهد فيها الاقتصاد التونسي حالة من الركود وتباطؤ معدل النمو، وتقلبات في سعر صرف الدينار التونسي، ووصلت حجم المديونية التونسية إلى 9215 مليون دولار في 1995، أي نمت بمقدار 12% مقارنة



شكل رقم (3)

المساعدات الرسمية للتنمية في تونس خلال الفترة 1980-2013

متغيرات الدراسة:

تتمثل المتغيرات المستقلة في:

- ◆ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد، ونرمز له بـ (FDI).
- ◆ القروض الخارجية غير المسددة، ونرمز لها بـ (ED).
- ◆ المساعدات الرسمية للتنمية، ونرمز لها بـ (ODA).
- ◆ الاستثمار المحلي: ونرمز له (INV).

جاءت المتغيرات معبرا عنها كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمدنا على قاعدة بيانات البنك العالمي حول مؤشرات التنمية العالمية للحصول على السلاسل الزمنية للمتغيرات خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2013، ولحساب معدل الاستثمار المحلي قمنا بطرح تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من إجمالي تكوين رأس المال الثابت، حيث اتبعت بعض الدراسات هذا المنهج لقياس رأس المال المحلي.

أما المتغيرات التابعة فتتمثل في بعض المؤشرات التي نعتقد أنها تعكس درجة التنمية الاقتصادية المحققة، وهي:

- معدل نمو متوسط الدخل الحقيقي للفرد: والذي يعكس متوسط نصيب الفرد من السلع والخدمات التي تنتجها الدولة

حصلت تونس على مساعدات إنمائية تجاوزت 200 مليون دولار سنويا خلال الفترة 1980 - 1983، إلا أنها انخفضت إلى 160 مليون دولار في 1985، ثم ارتفعت من جديد لتصل إلى 388 مليون دولار في 1992 (أنظر الشكل رقم 3)، ونشير إلا أن نسبة المساعدات الرسمية للتنمية في تونس إلى الناتج المحلي الإجمالي تجاوزت 2.5% في معظم سنوات الفترة 1980 - 1992، لكنها لم تصل عتبة 2% نهائيا خلال الفترة 1993 - 2010، بل حتى أنها انخفضت إلى 0.43% في 1995، حيث قدرت قيمة المساعدات خلال هذه السنة بـ 74.4 مليون دولار. والملاحظ أن حجم المساعدات ارتفع خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة من 551 مليون دولار إلى 1017 مليون دولار.

اختبار تأثير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية في تونس

تأكيدا للمعلومات الواردة في الجانب النظري، ورغبة في الاطلاع على دور التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في دفع عجلة التنمية في تونس، فإننا سنحاول اختبار هذا الأثر من خلال تقدير نماذج انحدار متعدد.

تغطية الواردات، وتحسب بالفرق بين نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز لها بـ (FTG).

- مستوى التشغيل: هو عبارة عن حجم القوة العاملة منسوبا إلى إجمالي السكان، ونرمز له بـ (LF).

كما أوضحنا سابقا سيتم في كل مرة تقدير نموذج انحدار متعدد باستخدام طريقة المربعات الصغرى، وبالإستعانة بالبرنامج الإحصائي Eviews8 لتحديد أثر المتغيرات المفسرة على كل متغير تابع، كما سوف نعتمد على مستوى معنوية 5% سواء فيما يخص المعنوية الإحصائية أو مختلف الاختبارات، ويوضح الجدول رقم (1) عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستقلة والتابعة المستخدمة في الدراسة.

خلال سنة، وهو من أكثر المقاييس شمولاً لأنه يعطي صورة عن حالة الاقتصاد من انكماش ورواج، ونرمز له (GDPC). ويحسب هذا المتغير بقسمة الناتج المحلي الإجمالي (محسوب وفقاً لطريقة تعادل القوة الشرائية ومقيم بالدولار الأمريكي) على عدد السكان.

- هيكل الإنتاج: ممثلاً بنسبة الإنتاج الصناعي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونرمز له بـ (IND)، ويمثل نسبة مساهمة قطاع الصناعة في القيمة المضافة للناتج المحلي الإجمالي.

- الفجوة الادخارية: وتقيس نسبة تغطية المدخرات المحلية للاستثمارات المحققة، ونرمز لها بـ (SG)، وتحسب بالفرق بين إجمالي الادخار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

- فجوة التجارة الخارجية: وتعتبر عن قدرة الصادرات على

جدول رقم (1)

عرض وصفي لبيانات المتغيرات المستخدمة في الدراسة

الانحراف المعياري	القيمة الدنيا	القيمة القصوى	الوسيط	الوسط الحسابي	عدد المشاهدات	المتغير
1.7435	0.6004	9.4244	2.2069	2.5288	34	FDI
8.0599	41.8169	74.0220	57.5347	58.9173	34	ED
0.8655	0.4332	3.3035	1.7520	1.8172	34	ODA
3.2004	12.9608	28.5217	21.2549	21.6689	34	INV
2.4978	-4.5021	5.6254	2.9824	2.4761	34	GDPC
1.7471	28.0216	34.7412	30.2159	30.4879	34	IND
2.9748	-12.724	-0.0090	-4.0025	-4.9516	34	SG
2.8501	-10.510	0.9190	-3.7911	-4.5093	34	FTG
2.29576	29.5580	36.4357	32.1773	32.2499	34	LF

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

الصيغة الرياضية للنموذج: وتعطى الصيغة الرياضية لكل نموذج على النحو التالي:

$$Y_i = \beta_0 + \beta_1 FDI_i + \beta_2 ED_i + \beta_3 ODA_i + \beta_4 INV_i + \mu_i$$

حيث: Y: المتغير التابع الذي يتم استبداله في كل مرة بأحد مؤشرات التنمية.

μ_i : حد الخطأ الذي يجب إضافته للنموذج لينوب عن باقي العوامل التي تؤثر على النموذج ولم تدرج لأسباب معينة.

$\beta_0, \beta_1, \beta_2, \beta_3, \beta_4$ تمثل معاملات النموذج

أ: يعبر عن عدد المشاهدات

اختبار سكون السلاسل الزمنية

للتحقق من مدى سكون بيانات السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الدراسة، تم إجراء اختبار جذر الوحدة باستخدام اختبار ديكي-فولر الموسع (Augmented Dicky-Fuller Test). يتمثل فرض العدم بأن السلسلة الزمنية للمتغير تحتوي على جذر الوحدة، أي أنها غير ساكنة، ويتمثل الفرض البديل بعدم وجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية للمتغير، أي أنها ساكنة. ويوضح الجدول التالي

جدول رقم (2)

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية عند المستوى

القرار	القيمة الحرجة عند مستوى 5%	قيمة ADF المحسوبة	المتغيرات
غير مستقرة	2.957110	2.435509	FDI
مستقرة	2.960411	3.238770	ED
غير مستقرة	2.957110	2.264847	ODA
غير مستقرة	2.954021	1.906918	INV
مستقرة	2.954021	5.743551	GDPC
غير مستقرة	2.954021	2.562197	IND

اختبار ديكي فولر الموسع (ADF) لاستقرار السلاسل الزمنية عند الفرق الأول

المتغيرات	قيمة ADF المحسوبة	القيمة الحرجة عند مستوى 5 %	القرار
FDI	9.440224	2.957110	مستقرة
ODA	4.089485	2.957110	مستقرة
INV	4.282443	2.971853	مستقرة
IND	6.117692	2.960411	مستقرة
SG	6.489538	2.957110	مستقرة
FTG	6.268156	2.957110	مستقرة
LF	5.469050	2.957110	مستقرة
INF	8.692728	2.957110	مستقرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.

تقدير وتقييم النماذج

من خلال تقدير نماذج الانحدار تم التوصل إلى النتائج المعروضة في الجدول رقم (4).

جدول رقم (4)

نتائج تقدير النماذج وفقا لطريقة المربعات الصغرى

المتغير التابع	β_0	β_1	β_2	β_3	β_4	\bar{R}^2	F	DW
النموذج الأول GDPC	/	0.28 (2.10)	-2.36 (-2.13)	1.44 (4.65)	0.26 (5.67)	0.52	9.89	1.79
النموذج الثاني IND	28.49 (43.98)	0.22 (2.55)	/	1.08 (3.32)	0.14 (2.01)	0.36	3.86	1.81
النموذج الثالث SG	-5.10 (-2.04)	-0.51 (-2.22)	0.08 (2.66)	/	-0.54 (-2.38)	0.48	4.52	2.18
النموذج الرابع FTG	/	-0.65 (-3.06)	/	/	-0.68 (-3.31)	0.26	6.22	2.45
النموذج الخامس LF	54.43 (18.99)	0.34 (2.85)	0.15 (4.67)	/	0.62 (7.85)	0.67	22.87	1.74

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews)

● النموذج الأول: متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

أظهرت نتائج الاختبار الإحصائي لكل معلمة من معلمات النموذج أن المعلمة β_0 ليس لها معنوية إحصائية، لذلك قمنا بإعادة تقدير النموذج بحذفها لتتحصل على النتائج الموضحة في الجدول. وباختبار المعنوية الكلية للنموذج تبين أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية ($F^3_{29} = 2.93$)

وعليه نقبل الفرض البديل، أي يوجد على الأقل متغير واحد لا يساوي الصفر، ومنه النموذج جيد ومقبول إحصائيا. كما تشير النتائج إلى أن قيمة DW تقع في المنطقة ($2 < DW < du$)، وهي منطقة قبول فرض العدم الذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي.

وتظهر نتائج التقدير أن 52 بالمئة من التغير في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مفسر من قبل المتغيرات المستقلة إذ تبين وجود علاقة طردية بين GDPC وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث أن تغير FDI بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير في 0.28 ، بينما تربطه علاقة عكسية بقيمة القروض الأجنبية، حيث أن تغير ED بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير في GDPC بـ 2.36 ، كما تربطه علاقة طردية بكل من المساعدات الرسمية للتنمية ومستوى الاستثمار المحلي، حيث أن تغير ODA و INV بوحدة واحدة تؤدي إلى تغير في GDPC بـ 1.44 و 0.26 على التوالي.

● النموذج الثاني: هيكل الإنتاج

بينت نتائج التقدير أن المعلمات β_1 ، β_2 و β_4 ليس لها معنوية إحصائية، ولمعالجة هذه المشكلة قمنا بإعادة تقدير

● النموذج الرابع: فجوة التجارة الخارجية

اتضح من خلال تقدير النموذج أنه من بين المتغيرات التفسيرية فقط الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي أسهم في تفسير التغيرات في مؤشر فجوة التجارة الخارجية، واتضح وجود علاقة عكسية بينهما وبين فجوة التجارة الخارجية. كما أن قيمة DW تقع في المنطقة ($4-du < DW < 4-dl$) وهي منطقة عدم القرار لذلك سيتم التأكد من مشكلة الارتباط الذاتي فيما بعد أثناء اختبار جودة النموذج. وتشير النتائج إلا أن القدرة التفسيرية للنموذج منخفضة، وتدل على أن 26 بالمائة من التغير في فجوة التجارة الخارجية مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، والاستثمار المحلي.

● النموذج الخامس: حجم التشغيل

تظهر نتائج التقدير الأثر الموجب والمعنوي لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، والقروض الخارجية والاستثمار المحلي والأثر غير المعنوي للمساعدات الإنمائية على حجم التشغيل في تونس. كما تبين من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية ($F^3_{29} = 2.93$) وعليه فالنموذج جيد ومقبول إحصائياً. كما تشير النتائج إلى أن قيمة DW تقع في المنطقة ($2 < DW < du$) وهي منطقة قبول فرض العدم والذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. كما أن القدرة التفسيرية للنموذج مرتفعة، وتدل على أن 67 بالمائة من التغير حجم التشغيل مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، والديون الخارجية والاستثمار المحلي.

التحقق من جودة النماذج

حتى نستطيع الوثوق بنتيجة الانحدار للنماذج القياسية، وقدرتها التفسيرية للعلاقات التي تجمع بين متغيراتها، لابد من اختبار توافر شروط طريقة المربعات الصغرى العادية، والجدول الموالي يوضح النتائج المتوصل إليها:

جدول رقم (5)

اختبار جودة نماذج الانحدار

اختبار الارتباط الذاتي للبواقي		اختبار تجانس البواقي		اختبار التوزيع الطبيعي	
F	prob	لا يوجد ارتباط ذاتي	F	prob	ثبات التباين
F	prob	يتبع التوزيع الطبيعي	JB	prob	ثبات التباين
0.041	0.95	0.919	0.34	0.31	2.309
2.214	0.12	0.116	0.73	0.13	4.016
0.821	0.45	0.023	0.88	0.65	0.868
3.720	0.03	0.437	0.51	0.85	0.324
0.092	0.91	0.590	0.45	0.58	1.06

المصدر: من إعداد الباحثة استنادا إلى مخرجات برنامج (Eviews)

من خلال فحص صلاحية نماذج الانحدار التي بينت نتائجها، الموضحة في الجدول رقم (5)، أن البواقي في النماذج المقدرتها تتصف بثبات التباين. وبناء على نتائج اختبار خاصية التوزيع الطبيعي التي أشارت له نتائج اختبار Jarque-Bera إلى أن البواقي النماذج المقدرتها تتبع التوزيع الطبيعي. كما توضح أن بواقي نماذج الدراسة تخلو من مشكلة الارتباط الذاتي (Auto-

النموذج بحذف أحد هذه المتغيرات في كل مرة والمفاضلة بين النماذج المتحصل عليها، والنموذج الذي يظهر أفضل النتائج هو الموضح في الجدول السابق. وقد أظهرت نتائج التقدير الأثر الموجب والمعنوي لتدفقات رؤوس الأموال الدولية على القيمة المضافة للقطاع الصناعي، فمعلمات المتغيرات المفسرة لها معنوية إحصائية عند مستوى دلالة 5 بالمائة. كما تبين من خلال اختبار المعنوية الكلية للنموذج أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية ($F^3_{29} = 2.93$) وعليه نقبل الفرض البديل والنموذج جيد ومقبول إحصائياً. كما تشير النتائج إلى أن قيمة DW تقع في المنطقة ($2 < DW < du$) وهي منطقة قبول فرض العدم والذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. إلا أن القدرة التفسيرية للنموذج منخفضة، وتدل على أن 36 بالمائة من التغير في القيمة المضافة للقطاع الصناعي مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي المباشر، المساعدات الرسمية للتنمية والاستثمار المحلي. كما تبين أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للديون الخارجية على هيكل الإنتاج.

● النموذج الثالث: مؤشر الفجوة الادخارية

وتوضح نتائج التقدير وجود علاقة عكسية بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي من جهة، ومؤشر الفجوة الادخارية من جهة أخرى، في حين يرتبط مؤشر الفجوة الادخارية بعلاقة طردية بقيمة الديون الخارجية. وباختبار المعنوية الكلية للنموذج تبين أن F المحسوبة أكبر من F الجدولية ($F^3_{29} = 2.93$) وعليه نقبل الفرض البديل والنموذج جيد ومقبول إحصائياً. كما تشير النتائج إلى أن قيمة DW تقع في المنطقة ($2 < DW < 4-du$) وهي منطقة قبول فرض العدم والذي يشير إلى عدم وجود ارتباط ذاتي. كما أن معامل التحديد المعدل قدر بـ 0.48 أي أن 48 بالمائة من التغير في مؤشر الفجوة الادخارية مفسر من قبل الاستثمار الأجنبي، الديون الخارجية والاستثمار المحلي، بينما لم تساهم المساعدات الرسمية للتنمية في تفسير التغيرات في الفجوة الادخارية.

إذ شكل ذلك عبئاً ثقيلاً على اقتصاديات الدول المدينة من بينها تونس، فنمت المديونية التونسية خلال فترة الدراسة بمعدل متزايد قدر بـ 5% في المتوسط، وقد بلغت حداً وصف بغير القابل للتحمّل على مستوى توازنات المالية العمومية بعد أن سجلت أرقاماً قياسية قدرت بنسبة 70% من الناتج المحلي خلال 2002 - 2003.

- إن المساعدات الرسمية التي تلقتها تونس خلال فترة الدراسة اقتصر تأثيرها على معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج وهيكل الإنتاج. ويرجع السبب في ذلك إلى صغر حجم المساعدات الرسمية للتنمية، فقد تأرجحت نسبة المساعدات الرسمية للتنمية إلى إجمالي الناتج في تونس حول 2 بالمائة، ولهذا فإن صغر حجم المساعدات الرسمية التي تتلقاها الدول النامية يحد من إمكانية الاعتماد عليها كمصدر تمويلي للتنمية الاقتصادية.

الاقتراحات

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، نقترح ما يلي:

- العمل على توفير مناخ استثماري شفاف ومستقر يمكن التنبؤ به، وتأمين الآلية المناسبة لتنفيذ العقود واحترام حقوق الملكية، ودعم استقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح نواحي الفشل في السوق بما يسمح للأعمال التجارية المحلية والدولية بالعمل بكفاءة وبصورة مربحة بغية جذب المزيد من تدفقات رأس المال، وتحسين هذه التدفقات خاصة في شكل استثمار أجنبي مباشر لكونه ذو تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية في تونس.

- بذل المزيد من الجهود في مجالات لها الأولوية مثل السياسة الاقتصادية والأطر التنظيمية بغية تشجيع الاستثمارات وحمايتها، بما في ذلك المجالات المتعلقة بتنمية الموارد البشرية، وتجنب الازدواج الضريبي، وتشجيع البيئة التنافسية.

- استخدام المزايا والحوافز الضريبية لتوجيه الشركات الاستثمارية نحو الأقاليم الأقل نمواً التي بحاجة إلى مزيد من الاستثمارات لتحقيق تنميتها الاقتصادية، بما يكفل تحقيق تنمية إقليمية متوازنة وتخفيف الضغط السكاني عن المدن الكبرى وإنشاء مراكز جذب جديدة للعمالة.

- التقليل من اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل التنمية، فالتجربة التونسية في هذا المجال لم تكن ناجحة، إذ أصبحت هذه القروض تشكل عبئاً على الاقتصاد التونسي، وذات تأثير سلبي على مؤشرات التنمية الاقتصادية.

- التخفيف من عبء الديون الخارجية الذي يلعب دوراً رئيسياً في تحرير الموارد التي يمكن استثمارها لاحقاً في أنشطة متسقة مع تحقيق النمو والتنمية المستدامين.

- التأكيد على ضرورة تعزيز برامج المساعدة الإنمائية، وتوفير ما يكفي من التمويل لها، فالالاقتصاد التونسي يشهد في الآونة الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتطلب دعماً ومساعدة من المجتمع الدولي.

- ضرورة الإبقاء على قدر كافٍ ومستقر من التدفقات المالية الخاصة، ومن المهم تشجيع اتخاذ تدابير في بلدان المنشأ والبلدان المستفيدة لتحسين الشفافية والمعلومات عن التدفقات المالية. وتحرير تدفقات رؤوس الأموال في عملية منتظمة وحسنة

(correlation)، باستثناء النموذج الرابع حيث تشير نتائج اختبار Breusch-Godfrey أن احتمالية إحصائية F أقل من 5% وهو ما يشير إلى وجود ارتباط ذاتي بين البواقي التي يؤثر وجودها على دقة المعاملات المقدرة وتحيزها.

نتائج البحث

من خلال الدراسة القياسية توصلت الباحثة إلى بعض النتائج المتعلقة بتأثير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال على التنمية الاقتصادية والتي نوردتها فيما يلي:

- اختلف تأثير التدفقات الدولية لرؤوس الأموال في تونس من نموذج لآخر، فبينما أسهمت متغيرات الدراسة في تفسير التغيرات في معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي بنسبة 52 بالمائة، لم تفسر سوى 36 بالمائة من التغيرات في هيكل الإنتاج لصالح قطاع الصناعة، بينما أسهمت في تقليص الفجوة الادخارية بنسبة 48 بالمائة، في حين كان تأثيرها على فجوة التجارة الخارجية غير معنوي إحصائياً، أما تأثيرها على حجم التشغيل فقد كان معتبراً، إذ قدر بـ 67 بالمائة.

للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير إيجابي على مؤشرات التنمية الاقتصادية في تونس، خاصة على فجوة التجارة الخارجية، إذ تبين أنه المتغير الوحيد من بين أشكال التدفقات الذي أسهم مع الاستثمار المحلي في تفسير التغيرات في فجوة التجارة الخارجية. وهي نتيجة تتفق مع النظرية الحديثة، ويثني أصحاب هذه النظرية على دور الاستثمار الأجنبي في نقل رأس المال والتكنولوجيا والمهارات التنظيمية والتسويقية إلى البلدان المضيفة، فضلاً عن الاستغلال الأمثل للموارد المادية والبشرية المحلية والمساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية. مما يسهم في تسريع تنمية الاقتصاد ودمجه في الأسواق العالمية. لذلك عمدت الحكومة التونسية إلى تبني مجموعة من الإصلاحات والسياسات التي ترمي إلى تشجيع الاستثمار الأجنبي باعتباره المصدر الأساسي لتعبئة التمويلات الخارجية. كما أن موقعها كمنطقة تلاقي في قلب المتوسط يمثل موقع جذب هام للاستثمارات الأجنبية، حيث أن أكثر من 3135 مؤسسة أجنبية قد اختارت تونس مقراً لها والعدد في تنامي مستمر (FEAT, 2014). وعليه يمكن القول إن الاستثمار الأجنبي المباشر له دور إيجابي في تنمية الاقتصاديات النامية، خاصة بالنسبة للبلدان التي وفرت مناخاً استثمارياً ملائماً.

- وعلى العكس من ذلك فإن للقروض الخارجية تأثير سلبي بالنسبة للبلدان المقترضة بصفة عامة، وتونس بصفة خاصة، فقد ارتبطت القروض الخارجية بعلاقة عكسية بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي، كما أنها أسهمت في زيادة حجم الفجوة الادخارية، ولم يكن لها تأثير ذو دلالة إحصائية على هيكل الإنتاج. وهي نتائج تتفق مع أفكار المدرسة التجديدية، فاستخدام القروض الخارجية لم يؤدي إلى النتائج التي كان من المفروض بلوغها، وهي المساهمة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية من خلال تكاملها مع رأس المال المحلي، بل أصبحت نقمة تستنزف ثروات الدول المدينة نتيجة تفاقم حجم المديونية، وما ترتب عليها من أعباء مالية تتمثل بتزايد كلفة الفوائد المستحقة السداد إلى جانب تسديد الأقساط،

16. نوير، طارق. تقييم جودة إحصاءات الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر الاستثمار والتمويل: الاستثمار الأجنبي المباشر FDI، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
17. يونس، مفيد ذنون. كنعان، عبد الغفور حسن والباشا، مازن حسن. تأثير التمويل الخارجي على التنمية الاقتصادية في الأردن، مجلة تنمية الرافين، المجلد الرابع والعشرون، العدد 96، 2002.

ثانياً المراجع الأجنبية:

1. Bret, B. 2006. *Le Tiers-Monde: croissance, développement, inégalité*. 3e ed. Ellipses edition marketing, Paris.
2. Business Anti-Corruption Portal (BACP), Tunisia Country Profile: Business Corruption in Tunisia, <http://www.business-anti-corruption.org/country-profiles/middle-east-north-africa/tunisia/show-all.aspx: 8/9/2014>
3. GHEERAERT Laurent, MALEK MANSOUR Joffrey, (2005): *On the Impact of Private Capital Flows on Economic Growth and Development, Working Papers CEB, Université Libre de Bruxelles, Belgium*.
4. Krugman, P. R. et Obstfeld, M. 2003. *Economie Internationale*. 3e édition. De Boeck Université, Bruxelles.
5. Mucchielli, J. I. et Mayer. T. 2005. *Economie Internationale*. Dalloz, Paris.
6. Mundell, R. 2001. *Capitaux mondiaux, zones monétaires et développement économique, revue d'économie du développement (Volume 1-2)*.
7. Prasad, E. Rajan, R. et Subramanian, A. 2007. *Le paradoxe des flux de capitaux, revue finances et développement, Volume 44, NO 1*.
8. BANQUE MONDIALE, <http://donnees.banquemondiale.org/indicateur>

الترتيب ومتفقة مع أهداف التنمية. وتشجيع المبادرات العامة والخاصة على زيادة سهولة الوصول إلى المعلومات عن البلدان والأسواق المالية ودقتها وحسن توقيتها وشمولها، مما سيعزز القدرات على تقييم المجازفات.

المصادر والمراجع:

أولاً المراجع العربية:

1. الأسرج، حسين عبد المطلب. سياسات تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية، سلسلة رسائل بنك الكويت الصناعي، العدد 83، 2005.
2. البرادعي، ليلي مصطفى. الاتجاهات الحديثة في إدارة معونات التنمية الرسمية مع بداية الألفية الجديدة، مؤتمر المعونات والمنح الدولية وأثرها على التنمية الشاملة في الوطن العربي، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2007.
3. البطريق، يونس أحمد. في المالية الدولية، الإسكندرية: الدار الجامعية، 1993.
4. الحسني، عرفان تقي. التمويل الدولي، عمان: دار مجدلاوي، الطبعة الأولى، 1999.
5. السامرائي دريد محمود، الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2006.
6. السيفو، وليد إسماعيل ومشعل، أحمد محمد. الاقتصاد القياسي التحليلي بين النظرية والتطبيق، عمان: دار مجدلاوي، 2003.
7. الطائي، غازي صالح. الاقتصاد الدولي، الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، 1999.
8. إبراهيم، موسى. قياس وتحليل أثر التدفقات المالية الدولية في التنمية الاقتصادية في بلدان نامية مختارة خلال المدة 1990 - 2006، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 19، 2009.
9. بني هاني، عبد الرزاق. الاقتصاد القياسي نظرية الانحدار البسيط والمتعدد، عمان: دار وائل. الطبعة الأولى، 2014.
10. تشام، فاروق. الاستثمارات العربية: واقعها وآفاقها في ظل النظام العالمي الجديد، مؤتمر الاستثمار والتمويل: تطوير الإدارة العربية لجذب الاستثمارات، القاهرة: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2006.
11. تومي، صالح. مدخل لنظرية القياس الاقتصادي، الجزء الأول، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، 2011.
12. شيخي، محمد. طرق الاقتصاد القياسي محاضرات وتطبيقات، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
13. عطية، عبد القادر محمد عبد القادر. الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2005.
14. محمد مبروك، نزيه عبد المقصود. الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، 2008.
15. منتدى الاقتصاد والأعمال التونسي (FEAT)، محفزات الاستثمار في تونس، <http://feat-tn.com/ar/index.php/news/137-zenti-fuka-rentis: 8/2/2014>